أكدوا أنها مثلت الضمير العربي والمسلم وأسكتت كل أصوات النشاز

إشادات نيابية بمواقف الغانم لنصرة القضية الفلسطينية خلال مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في الأردن

أشاد نواب خلال جلسة اليوم العادية بجهود رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم والوفد المرافق له خلال المشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الذي عقد أخيرا في الأردن ودورهم في نصرة القضية الفلسطينية وترسيخ موقف الكويت الثابت تجاهها.

وفي هذا السياق أشاد النائب عدنان عبدالصمد بالموقف المشرف لوفد الشعبة البرلمانية برئاسة الغانم الذي رفض كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني وأصر على إدراج بند رفض التطبيع في البيان الختامي للمؤتمر.

وأكد النائب د. عادل الدمخي أن كلمة الرئيس الغانم أمام المؤتمر تمثل الضمير العربي والمسلم وأسكتت كل أصوات النشاز، مضيفا أن صدى مثل هذه الكلمات يكون ملحوظا خارج الكويت.

من جهته أعرب النائب د. خليل أبل عن شكره وتقديره للوفد البرلماني الكويتي على جهوده الكبيرة التي بذلها من اجل القضية الفلسطينية، مؤكدا أن العمل الدبلوماسي الشعبي يتماشى مع العمل الدبلوماسي الرسمي.

وأكد النائب عبدالله فهاد أن موقف الكويت الشعبي تجاه الاشقاء الفلسطينيين متجذر وأصيل ويعطي درسا وثباتا على القضية، مؤكدا أن الدبلوماسية البرلمانية الكويتية تعطي بعدا مشرفا ومكانة عالية في قلوب الشعوب العربية والإسلامية.

بدوره أكد النائب محمد الدلال أن زيارة الوفد الكويتي للعراق تعزز أمن الكويت وتحقق مصلحتها، مشيرا الى ان تحرك الوفد الكويتي برئاسة الغانم لصياغة البيان الختامي المتعلق بدعم القضية الفلسطينية هو جهد كبير ومتميز ويعكس توجه صاحب السمو امير البلاد.

يذكر أن المؤتمر الـ29 للاتحاد البرلماني العربي عقد في العاصمة الأردنية عمان يومي 3 و 4 مارس الجاري تحت عنوان «القدس العاصمة الابدية لدولة فلسطين» وذلك بمشاركة رؤساء برلمانات ووفود عربية لحشد الطاقات البرلمانية وتعزيز التعاون البرلماني للتعامل مع الاوضاع العربية الحالية.

وضم الوفد البرلماني الذي شارك في المؤتمر برئاسة الغانم كلا من وكيل الشعبة البرلمانية راكان النصف وامين سر الشعبة النائب د. عودة الرويعي وامين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال واعضاء الشعبة النواب د. خليل أبل وعلي الدقباسي والحميدي السبيعي والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

الغانم أثناء ترؤسة وفد الكويت في الاجتماعات

أكد أن الأمر يحتاج إلى وقفة صادقة وعمل مخلص وقلب نابض بحب الوطن لتجاوزها

صلاح الفضلي: نمر بمرحلة صعبة جداً .. والفساد منتشر في جميع مفاصل الدولة

أكد مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية الدكتور صلاح الفضلي على أن الأداء البرلماني حاليا لايرقى لتطلعات وطموح الشارع الكويتي، مشددا على أن ماتعانيه البلاد حالياً من تراجع في كل المجالات ومختلف الصعد هو أدعى لوجود برلمان قوي فعال يحاسب ويراقب ويشارك الحكومة على إصلاح الوضع بأكمله.

وأبدى الفضلي تخوفه من أن ضعف المجلس قد يمنح الحكومة اليد الطولى للاستمرار علمها بشكل عشوائي وتخبطي الأمر الذي يتخوف معه الجميع من جر البلاد إلى المزيد من التراجع.

ودعا الفضلي أعضاء السلطة التشريعية إلى التخلي عن المصالح الشخصية الضيقة، والعمل على مصلحة البلاد والعباد فهم ما وجدوا في هذا المكان إلى لخدمة من اختاروهم، وأن المواطنين ملوا من اضاعة الوقت في الحديث بقضايا هامشية ولا تخدم مصالحهم.

وأكد الفضلي أن تفشي وانتشار الفساد في كافة مفاصل الدولة يحتاج إلى وقفة صادقة وعمل مخلص وقلب نابض بحب الوطن من أجل تجاوز المرحلة الحالية التي وصفها بانها من أصعب المراحل.

■ ماتعانيه البلاد حالياً من تراجع في كل المجالات ومختلف الصعد هو أدعى لوجود برلمان قوي فعال يحاسب ويراقب

وتطرق الفضلي إلى قضية التعدي على المال العام والقضايا الأخيرة التي كشف عنها مؤخرا كالإيداعات المليونية الجديدة، وماكشف عنه ديوان المحاسبة من تورط بعض المسؤولين في الجهات الحكومية ببعض الاختلاسات، قائلا ان للمال العام حرمته وأن مقدرات البلد لايجب أن تكون عرضه للعبث والانتهاك. واتهم الفضلي الحكومة بالتهاون مع سراق المال العام، وإلا ماوجدنا اليوم السراق يسرحون ويمرحون كما يفعل المتهم بسرقة أموال التأمينات الاجتماعية، مستدركا "ولا أدل على ذلك من ترتيب الكويت الأخير في مدركات الفساد العالمي.

د. صلاح الفضلي

■ يجب على أعضاء السلطة التشريعية التخلي عن المصالح الشخصية الضيقة والعمل على مصلحة البلاد والعباد

■ الحكومة تريد أن تبيع مؤسسات الدولة إلى التجار لكي تكتمل حلقات تحكمهم في مقدرات الشعب الكويتي

وحذر الفضلي من أن تعود الحكومة إلى اسطوانة العجز في الميزانية أو فرض ضرائب أو حتى تخصيص بعض القطاعات الحكومية كما ورد في اجتماعها الأخير إذ أعلنت عن دراسة تخصيص بعض القطاعات الصحية في جلستها الإخيرة، قائلا أن هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا وأن الحكومة تريد أن تبيع مؤسسات الدولة إلى التجار لكي تكتمل حلقات تحكمهم في مقدرات الشعب الكويتي والدولة.

شدد على أن التشريع بحد ذاته يحتاج إلى تحصين

حمود العنزي: يجب تحصين اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

حمود العنزي

أكد مرشح الدائرة الثانية حمود عطية العنزي على امتلاك الكويتيين ما يكفي من مقومات لتحقيق الرؤى المستقبلية للرقي ببلدنا الحبيب، وتطوير سوق العمل والإنتاج، مشددا على أهمية الاعتماد على القوى العاملة الكويتية، وتشجيع الشباب على العمل في شتى مجالات الحياة للقضاء على البطالة وردف الاقتصاد المحلي بمورد غير النفط فالكل يعلم بان النفط مورد غير متجدد على حد وصفه.

ودعا العنزي للاستفادة من التجارب المتراكمة للديمقراطية في الكويت على اختلاف نتائجها وظروفها وعدم إهمال أي مرحلة من مراحلها بما فيها مرحلة الحراك، مشددا على ضرورة دراسة نتائج هذه التجارب الديمقراطية الكويتية لاستخلاص ايجابياتها ونبذ سلبياتها لنصل إلى النموذج الأفضل القابل للتطبيق في وطننا بما يحقق آمال المواطنين وعدم استنساخ تجارب الآخرين التي قد تعود على الكويت بنتائج سلبية.

كما شدد على ضرورة محاربة الفساد من خلال الأطر القانونية من تشريع ورقابة، فمحاربة الفساد ليس مسؤولية جهة بعينها بل مسؤولية الجميع، مؤكدا أن التشريع بحد ذاته يحتاج إلى تحصين من خلال تحصين اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والتأكد من مواءمتها الدستورية حتى لا تتكرر أحداث مثل إسقاط عضوية النائبين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش، فتحصين اللائحة الداخلية لمجلس الأمة يعتبر تحصين لقوة الشرع ممثلا بعضو مجلس الأمة كممثل لإرادة الشعب على حد تعبيره.

مؤكدا أنها تنهك كاهل المواطن الكويتي

فهد العتيبي: تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المواطنين أمر مرفوض تماما

محمد العتيبي

شدد المرشح عن الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية 2019، فهد محمد العتيبي على رفضه وتصديه لقرار تطبيق ضريبة القيمة المضافة، معتبرا توجه الحكومة لتطبيقها في الوقت الراهن، وفي ظل الارتفاع المتزايد والملحوظ في الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية، سيؤثر سلبا على المواطنين، وربما يؤدي لنتائج كارثية، موضحا أن الحكومة عليها إيقاف الهدر أولا، ومن ثم التفكير بتوقيع اتفاقية ضريبة القيمة المضافة، مضيفا أن على الحكومة مراقبة التجار وضبط تضخم الأسعار كالسلع الأساسية والخدمات، واعدا الجميع في حال وصوله لقبة عبد الله السالم بمحاسبة ومراقبة الأداء الحكومي، مركزا على ضرورة التزام الحكومة بسياسة الإحلال، للتخفيض طوابير الانتظار لتوظيف المواطنين باسرع وقت.

وأكد العتيبي أن على الحكومة الرجوع عن زيادة أسعار الوقود والكهرباء أصبحت ضرورة ملحة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المواطن، مشددا على ضرورة وضع بدائل في حال تعنتت الحكومة بقرارها في الإبقاء على الزيادة المقررة، كتقسيم المواطنين إلى فئات لصرف بدل وقود لكل فئة بحسب احتياجها وطبيعة عملها، داعيا لمراعاة الوضع المادي لكل فئة، فبذلك نكون قد طبقنا مبدأ المساواة بين المواطنين.

منوها إلى أزمة إسقاط القروض التي شغلت الشارع الكويتي على مدار الأسابيع القليلة الماضية، مضيفا أن الحكومة أخلت في أهم مبدأ من مبادئ الدستور المتمثل في تطبيق العدل والمساواة من حيث توزيع الدوائر الحكومية والأراضي الممنوحة للرعاية السكنية للمواطنين، فعلى الحكومة ومن يمثلها في هذا الجانب وهو وزير المالية عدم التحدث عن العدالة في الوقت الذي نرى فيه المعاملة على أسس المحسوبيات وتوزيع المناصب، مؤكدا أن صندوق المتعثرين قد فشل فشلا ذريعا، وبأن البنك المركزي تعمد عدم مراقبة البنوك بشكل واضح.

مستغربا من ترك المواطن فريسة للأعباء المالية

الصدي: إسقاط القروض عن المستحقين واجب .. ودافع لهم نحو الإبداع

خالد الصدي

أكد مرشح الدائرة الثالثة المحامي خالد الصدي أن الكويت تمتلك ميزانية قوية وفائض في المال العام، معتبرا إسقاط القروض عن المستحقين واجب على الحكومة، مشددا على ضرورة دعم اللجنة المسؤولة عن صندوق المتعثرين، وتوسيع صلاحياتهم لحل مشكلة هذه الشريحة من المواطنين الكويتيين، مؤكدا أن على البنك المركزي دراسة الحالات بشكل فردي وتقديم دراسة كافية ووافية تقسم المقترضين إلى شرائح، وترفع الدراسة لمجلس الوزراء للبت فيها وإسقاط القروض عن المستحقين، مستغربا ممن يعارض إسقاط القروض بذريعة حماية المال العام في الوقت الذي نرى الهدر والفساد قد استشرى في مفاصل الدولة، ومنوها أن المواطن الكويتي يستحق بما يحمله من ولاء وانتماء لهذه الدولة بأن يتم النظر في أمورهم المالية ومشاكلهم الاقتصادية على حد وصفه.

كما شدد الصدي على ضرورة محاربة الفساد في موضوع منح القروض، منوها إلى ضرورة وضع آلية ثابتة لمنح القرض، تعتمد على دراسة دقيقة لدخل المواطن، لتجنب الوقوع في مثل هذه الحالات في المستقبل، مؤكدا أن على البنك المركزي والحكومة والمجلس تكوين لجنة ثلاثية هدفها حل المشكلة الراهنة بإسقاط القروض عن المستحقين الفعليين، ومراقبة منح القروض في المرحلة القادمة.

وختم الصدي داعيا الحكومة إلى تشجيع المواطن فالمواطن الكويتي قادر على الإبداع والعطاء، ويجب ألا نرهق كاهله بالقيود والأعباء الاقتصادية والمالية على حد تعبيره.

«القوى العاملة»: التزمنا بعدم تفعيل قرارات الدمج مع الهيكلة قبل موافقة مجلس الأمة

أعلن مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة أحمد الموسى أمس أن الهيئة التزمت بعدم القيام باي إجراء تنفيذي بنقل تبعية واختصاصات برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي بالدولة قبل صدور قرار من مجلس الأمة.

وأضاف الموسى في تصريح صحافي انه عملا بقرار مجلس الوزراء رقم 2017/875 بنقل تبعية واختصاصات البرنامج إلى الهيئة فان الهيئة قامت باتخاذ إجراءات آليات الدمج.

وأشار الى القرار رقم 23 بتاريخ 2018/1/10 بعتمد الهيكل التنظيمي للهيئة بعد عملية الدمج وموافقة مجلس الأمة خلال الجلسة العامة على الدمج واصدار الهيكل التنظيمي.

واضاف انه بناء على ذلك "اتخذنا قرارات النقل والتسكين واضعين نصب اعيننا عدم المساس بالمراكز القانونية للموظفين والصالح العام" مبينا انه تم تفعيل العمل بالهيكل التنظيمي الجديد بعد عملية الدمج ونقل خدمات الموظفين وتنفيذ قرارات النقل اعتبارا من يوم امس الاثنين.

وأوضح أن عملية الدمج تمت بعد دراسات مستفيضة ومتانية من قبل مجلس الوزراء لوجود تشابه باختصاصات الجهتين وبعد مراجعة التجارب الخليجية والدولية بشان الجهة المختصة بشؤون العمالة والتكلفة المالية الناجمة عن توحيد كادر الجهتين وفقا للقرار 2006/45 والخطوات القانونية والإجرائية المقترحة للدمج.